مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية
اسم الكاتب: أ.م.د. بلقيس محمود جواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6932
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 12:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية

الأستاذ المساعد الدكتورة
بلقيس محمد جواد(*)

المقدمة

يعد نظام التعددية السياسية أحد النظم السياسية الديمقراطية التي صنعها الإنسان في مراحل تطوره الحضاري، يهدف إلى خدمته وتحقيق طموحاته وتقنين صراعه مع الآخرين ، وأخيراً الحد من تعسف السلطة السياسية إزاءه وإزاء الآخرين.

كما يمثل هذا النظام مرحلة متطورة في وعي الفرد للاعتراف بقيمته الإنسانية وحقوقه السياسية. وقد اتخذ هذا النظام أشكالاً متعددة وفقاً لوعي الفرد والظروف الاجتماعية، التي تهدف جميعها إلى تحقيق سعادته على الأصعدة كافة .

أن التعددية من حيث كونها مبدأ ترتكز على الفرد بوصفه قيمة إنسانية من جانب، ومواطناً يشارك الآخرين في بقعة جغرافية محددة وظروف اقتصادية وقيم اجتماعية متشابهة من جانب آخر. وكذلك فأنها بمثابة نظام سياسي أساسه الفرد الذي يتفاعل مع الآخرين في الحياة المشتركة ، وهو وسيلة وهدف لتحقيق الديمقراطية .

وتأسيساً على ذلك تعد الحرية جوهر هذا النظام السياسي ، وفي الوقت نفسه يعد جوهر النظام السياسي هو المشاركة في ذلك النظام ، فالحرية أذاً هي المشاركة والتي تعني بالنتيجة الديمقراطية ، وأن الديمقراطية تعني التعددية وعليه فهما يشكلان وجهين لعملة واحدة .

سنحاول في هذا البحث التعرف على التعددية السياسية كمبدأ من خلال تاريخ صراع الإنسان من أجل حريته ، وكذلك التطرق للبواعث التي أدت إلى الأخذ به وتطبيقه كنظام سياسي قائم على المشاركة السياسية .

مفترضين بأن النظام الديمقراطي التعددي هو نتيجة تضحيات المجتمعات عبر التاريخ، بوصفه النموذج الأمثل الذي يحقق مبدأ التلاحم والانسجام في مجتمع تعددي بقومياته وطوائفه وأديانه، وإن السلطة السياسية هي الأداة والوسيلة لتحقيق هذا النموذج .

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المطلب الأول : بروز السلطة وانتزاع الحريات .

اتفقت آراء علماء الاجتماع والسياسية والانثروبولوجيا إلى حد ما على صورة الإنسان البدائي ، من حيث طرق عيشه وتفكيره، وانطلاقا من هذه الفكرة نحاول أن نوضح العوامل التي ضغطت عليه لإيجاد ما يسمى بالسلطة لتحقيق منافعه في بادئ الأمر ومن ثم اضطهاده.

أولاً : التنازل التدريجي .

تكونت المجتمعات الإنسانية البدائية من أعداد صغيرة من الأفراد تعيش على بقعة جغرافية محددة ، تسعى غريزياً للحفاظ على وجودها المادي ، وذلك بالبحث عن طعامها. هذا الظرف ظل لفترات طويلة من عمر الإنسان، وكان شاغله الأول[١]، كما كانت غريزة الخوف تمثل شاغله الثاني .الخوف من المجهول والمعلوم. المجهول هو الموت الذي لم يستطع أن يحسمه الإنسان الأول في مرحلته البدائية ، لعدم تطور قواه العقلية وبصيرته الاجتماعية. والخوف المعلوم يقصد به الحيوانات الوحشية ، وقسوة الطبيعة التي استطاع إدارة سبل تجنبها، ولو بالقدر البسيط (إذ إن الإنسان البدائي كان لا يعرف قيداً يعيق حريته سوى الخوف والجوع، هاتان الغريزتان دفعته للعيش المشترك مع بني جنسه لتحقيق مبدأ آخر هو الحياة الاجتماعية بنوعها البدائي)[٢].

فإذا كانت هذه الحياة لا تشبه الأنظمة الاجتماعية المتطورة ، إلا الإنسان بمرور الزمن تطور وبدأ يتحول من المعيشة البدائية إلى المعيشة الجماعية الاجتماعية. أن نمط العيش الجديد فرض على الفرد المندمج مع الجماعة الاجتماعية قيداً اجتماعياً[٣] من نوع آخر هو احترام القيم والمعتقدات التي أفرزها ذلك النمط الجديد من الحياة .

كان هذا القيد مقبولاً من قبل الفرد بل برضاه وقناعته يلتزم به ويخضع إليه ، وكان الدافع وراء هذه القاعدة هو أن في المجتمع ثوابت وعناصر انتظام في الحياة المجتمعية ، وإن على اي مجتمع أن يعمل وفقاً لنسق معين وإلا تعذر على أعضائه أن يعيشوا معاً .

هذه القفزة النوعية في حياة الأفراد المجتمعين أوجبت أن يتولى فرد أو نفر من بينهم ، الأكثر قوة وهيبة أو شجاعة، السلطة للحفاظ على سلامتهم ، مقابل تنازلهم عن جزء من حريتهم. من هنا بدأت أول معادلة للإنسان في التنازل عن حريته لإنسان آخر مقابل تحقيق الأمن الاجتماعي . وعليه يمكننا تكثيف هذه الصيرورة بالمعادلة الآتية :

توفير الأمن للأفراد = تنازل عن جزء من حريتهم + منح الثقة والطاعة للسلطة .

---

[١] **جورج حنا :قصة الإنسان ،دار الملايين، بيروت ، ١٩٧٩ ،ص ١٥.**

[٢] **جورج حنا: المصدر السابق ،ص ١٦ .**

[٣] **إ .إ يفنز ريتشارد: الأناسة المجمعية ديانة البدائيين في نظريات الإناسيين ، ترجمة حسن قبيسي ،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،١٩٨٦ ،ص ٢٧.**

بعبارة أخرى منح الشرعية للسلطة في استعمال القوة لفرض منازعاتهم عند اصطدام مصالحهم .لقد استمرت عملية التنازل بشكل متوازٍ مع ازدياد تطور حياة الأفراد . فكبرت الجماعة الاجتماعية وتعقدت وتطورت أكثر فأكثر ، بنقلة نوعية ، وذلك عندما تعلم الأفراد الزراعة، واستأنس بعض الحيوانات ، وصنع الأدوات البسيطة للزراعة ، وتعمق دور السلطة المنظمة لصالح الأفراد ، مما أدى إلى تغير وضعية الأفراد إزاء السلطة التي بدأت تسلبهم حريتهم شيئا فشيئا وبشكل تدريجي مع التطور الإنساني .

ثانياً: العبودية

اشتدت سيطرة السلطة على الأفراد ، وازداد تمركزها بيد شخص واحد ، أو فئة قليلة من المجموعة طبقاً للظروف المكانية والزمانية للجماعة الاجتماعية بشكل أكثر من المرحلة السابقة ، وكان الدافع وراء تلك الظاهرة هي العوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى ، التي اتخذت أشكالاً متعددة، كالحروب ، قسوة الطبيعة ، بدائية وسائل الإنتاج وغيرها .

فبعد أن كان عدد الأفراد للجماعة الاجتماعية المكونة ما يسمى بالقبيلة محدداً ، كانت الأرض الساكنين عليها تكفي لإعالتهم بوصفها ملك مشاعاً لأنباء تلك القبيلة[٤]. وبمرور الزمن أخذت الطبيعة تضغط على قاطنيها لكثافة عددهم المتنامي، وأشتدَ التنافس بينهم ، فبدأت ظاهرة الهجرة سعياً وراء أرض أكثر غطاءا ووفرة .هذه الحركة الإنسانية أدت إلى نتيجة أساسية ألا غطاءً وهي تكوين مدن صغيرة متجاورة إلا أنها غير متساوية من حيث الخصوبة ووفرة المياه .

كما بدأت ظاهرة جديدة كنتيجة للظاهرة السابقة إلا وهي الغزو بين المدن"٥"، لاقتناء أرض أكثر خصبة من أراضيهم الجدباء أو استعباد الآخرين وأخذهم كأسرى والاستفادة من قوة عملهم عن طريق السخرة ، وهذه الحالة مثلت البذرة الأولى لنظام العبودية.

ونتيجة هذه الظواهر يتوجب أن تشتد سيطرة السلطة وسلطانها على الأفراد والجماعات، وأن تتمركز بيد شخص أكثر شجاعة ونفوذ وسيطرة اقتصادية. ففي كلا الحالتين، سواء كانت المدينة غازية أو مغزية، تضغط على إفرادها لأجل تعبئتهم والاستعداد لحالة الهجوم والدفاع. فالغزو، والاستعباد، والتعبئة العسكرية، زاد من استعباد الفرد من قبل السلطة ، حيث أصبح أداة بيدها من جانب، ثم أستعبد الفرد من قبل أخيه الإنسان، خاصة عندما برزت ظاهرة خزن فائض الإنتاج، واستخدامه كقوة إضافية في العمل[٥].

---

[٤] البدائية : تحرير آشلي مونتاغيو ، ترجمة د. محمد عصفور ،عالم المعرفة رقم (٥٣) ،أيار/١٩٨٢ ص ١٧٨ . ١٧٩ .

[٥] هـ .ج . ويلز : موجز تاريخ العالم ،ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٦٧ ،ص ٤٦ .

في بادئ الأمر استخدم الأسرى، الذين كانوا يشكلون عبئاً اقتصاديا على السلطة التي أسرتهم، في الإنتاج الزراعي ، مما أدى إلى اشتداد ظاهرة عبودية الإنسان للإنسان عبر مراحل زمنية طويلة .فعلى الرغم من حدوث نقلات نوعية في فكر وسلوكية الأفراد ، إلا أن ظاهرة العبودية أخذت أشكالاً متعددة . حيث تفاقمت تلك الظاهرة ، وأصابت مواطني المدينة الواحدة . بالنتيجة تغير الوضع الاقتصادي لملكية الأرض ، خاصة عندما صرخ أول إنسان : هذه الأرض ملكي[٦]. نستنتج من التغيير الاقتصادي المعادلة الثانية الآتية :

امتلاك الأرض أدى ← زيادة الإنتاج عن حاجة الفرد ← اختزان الفائض ←

الاستعباد الآخر ← فقدان الحرية ← ظهور العبودية ← نظام الطبقات .

ولقد تزامنت مع واقعة امتلاك الأرض، الملكية الخاصة، تطورات مهمة في تعميق ظاهرة الاستعباد منها: تطور التجارة ، اكتشاف المعادن ، تطور وسائل الإنتاج، نمو الخبرة وغيرها. أضحى المجتمع أخيراً على شكل مجتمع طبقي تميزه واقعة:

السيد والعبد والرابط بينهما هي الأرض .فبدأت المعادلة الثالثة والتي توضح التنازل عن الحرية لأجل القوت :

توفر القوت = الاستغلال + العبودية = الفلاح .

توفر الأمان = الامتلاك + توفير الفائض = السيد .

وعليه طغت على سطح المجتمع طبقتان : طبقة تملك القوة الاقتصادية ، والقوة السياسية (السلطة) تمثلت بطبقة الأغنياء ، ومستندة في شرعيتها على المؤسسة الدينية . وطبقة تطيع وتعمل دون أن تعرف لها حقوقاً، ما تعرفه فقط أن عليها واجبات إزاء الأسياد، وترتب على ذلك بأن عاش الفرد مقيداً لا يعرف معنى الحرية ، لا بل أنصهر في وجدانه أن معارضة السيد هو معارضة الله والدين، فتعددت أوجه الخضوع التي تجبر الفرد في آن واحد ، على الخضوع الى الكنيسة كسلطة دينية مقدسة ، إلى الملك كسلطة سياسية ، وأن يخضع الى مالك العبيد والأرض كسلطة اقتصادية. حتى أضحى الفرد عبداً وليس إنساناً حراً.لكن هذا لا ينفي قيام الكثير من الثورات والحروب الأهلية والتي مست البنيان الاجتماعي ، إلا أنها فشلت لعدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية لإنجاحها .

أن الشعوب لا تعرف الجمود ، ولا تتخلى عن حريتها المشروعة من الله ومن ناموس ومنطق الطبيعة ، إلا إن الحصول على الحرية يتطلب ثورة فكرية حتى تغير العقلية الاجتماعية،

[٦] جان بابي : القوانيين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ،مطبعة الشرف ،بيروت ،١٩٧٥ ،ص ١٨. ٢٧ .

وتطرح قيماً جديدة وإلغاء القيم القديمة ، مضافاً إليها تحتاج إلى ثورة اقتصادية تغير البناء والتوزيع الاجتماعي / الطبقي بأكمله كي تجابه السلطة المطلقة[٧]. هذا ما أوجدته ظروف القرون اللاحقة في أوربا .

المطلب الثاني : الإنسان والبحث عن الحرية .

أن الأسس الفكرية كانت في أوربا تنمو في وسط اجتماعي قاحل أجرد، تمثلت بظهور أراء منافية لقيم لذلك الوسط، ومعبرة عن رفض الفرد لكل الإيديولوجيات المتواجدة آنذاك ، طارحة أيديولوجية جديدة تقيم وتقدس حرية الفرد ، وتطالب باحترامها .أن بذر هذه الأفكار الجديدة ما هي إلا رد فعل للقيود والاستعباد وحكر الامتيازات لطبقة اجتماعية مستندة في شرعيتها على الدين والنسب والوراثة . بدأت هذه الحركة بخطوات متلازمة ومكملة الواحدة للأخرى ، لكونها متزامنة . وهذا ما سنحاول بحثه على شكل خطوات .

أولاً : بروز المبدأ

لم تصمد هذه الأوضاع أمام حركة التاريخ والتطور الاجتماعي ، حيث بدأت العقلية الإنسانية ترفض شرعية السلطة ، لأن هذه الشرعية انتفى غرضها عندما كان الوسط الاجتماعي مؤمن بها في حقبة زمنية معينة ، لأن الظروف الموضوعية والذاتية تغيرت ، حتى وصل الحال لدى الأفراد برفضها ، وقبول الأفكار والقيم التي توازن بين الحقوق والواجبات ، والأكثر مستعدين للدفاع عنها . أن بروز الوعي للحقوق الطبيعية، وازدهار أفكار تدعم حريات الأفراد العامة منها والخاصة، قد مثلت الخطوة الأولى في التخفيف من سلطة الدين وسيطرة المؤسسة الدينية على الناس في أوربا .

تمثلت هذه بحركة اصلاح قادها رجال دين إصلاحيون ، الذين تحسسوا بازدواجية سلوك رجال الدين إزاء الأفراد من جانب ، وإزاء الدين ذاته من جانب آخر[٨]. أن تستر الواجهة الدينية (المقدسة) على ظلم السلطة ، وتبريرها لذلك الظلم، كان من أجل الحفاظ على شرعية السلطة والمؤسسة الدينية ، وأيضا تقاسم الامتيازات المادية والمعنوية. لذا كان دور المؤسسة إرهاب الناس في تعاليمها ، وإرهابهم أكثر في حالة مقاومة تلك الأساطير الروحانية ، أو الترويج لكل العلوم والفلسفة التي أنجبتها وخلدتها الحضارات السابقة . فمن الشخصيات الدينية التي سبقت ثورة القس مارتن لوثر، والذين مهدوا للثورة الدينية في الوقت نفسه. الراهب روجر باكون من أكسفورد

---

[٧] **جورج حنا : مصدر سابق ص ٢١ .**

[٨] **محمد صفوت : الجمهورية الحديثة ، منشأة المعارف ،الأشكندرية ،١٩٥٨ ،ص ١٢ .**

١٢١٠ـ١٢٩٣، الذي وجه نداءه قائلاً (كفوا عن أن تحكمكم المذاهب الأعتقادية والسلطات المتحكمة، وانظروا إلى عالمكم) ولقد أشار باكون إلى أربعة مصادر للجهل وهي (احترام ذوي السلطان، والعرف ، وإحساس الجمهور بجهله وميولنا غير القابلة للتعلم مع اتصافها بالغرور والكبرياء... فلو لم تتغلبوا إلا على هذه وحسب، لا نفتحت أمامكم أبواب عالم من القوة)[٩].

وكذلك القس وكليف الإنكليزي وجون هس في براغ ١٤٣٨، الذي أُحرق حياً بعد محاكمته من قبل المجمع الكنسي[١٠]، وسبب موته بداية لسلسة من الحروب الدينية في أوربا.

لقد تزعم هذه الحركة الراهب الألماني (القس مارتن لوثر ١٤٨٣-١٥٤٦) رائد الحركة البروتستانتية الذي ظهر بمدينة ويتبرج عام ١٥١٧. وقد اعترض على كثير من القضايا التي تمارسها الكنيسة .لقد استخدم الكلام في بادئ الأمر ثم تحول إلى استخدام النشرات المطبوعة كي يوصل صوته إلى كل الناس.ومن بعده كل من (زفنجلي، كالفن) في مراحل زمنية وأماكن مختلفة[١١].

أدت هذه الخطوة إلى زعزعة سلطة القلعة الروحية ، بعد أن تضافرت عوامل عدة معها. حيث تحولت إلى ثورة عارمة أدت إلى فصل الكنيسة عن السلطة السياسية ، وفرض مبادئ العلمانية . مع العلم بأن ملك انكلترا " هنري الثامن " هو أول من هدم دور الكنيسة وسطوتها عندما صادر الأديرة سنة ١٥٣٦ . ١٥٣٩ ، قبل شروع الشارع الانكليزي بذلك . وهذا يعني تهديم أقوى أعمدة النظام القديم .

كان من نتائج هذه الثورة الاعتراف بتعددية الآراء والمعتقدات سواء الدينية والمذهبية ، أي احترام مبدأ الحرية الدينية للأفراد لكونهم مختلفين في معتقداتهم وإيمانهم من جانب ، ومنحهم الحرية في الاختيار والتوجه والسعي بالعيش وفق ما تملي عليهم ظروفهم ومعتقداتهم من جانب آخر. كانت هذه البداية لانتعاش الحرية واحترام التعددية كمبدأ ومن ثم بدأ العد التصاعدي لمعادلة الحرية يأخذ منحى تصاعدياً آخر.

ثانياً: انتشار المبدأ .

تميزت الخطوة الثانية بتلاحق تطور المبادئ بالإفصاح والإعلان عنها، والتي تركزت حول محور احترام حريات الأفراد، بشكل أفقي وتصاعدي. هذه الانطلاقة مهدتها الأرضية الثقافية

[٩] ويلز : مصدر سابق ص ٢٤٣ .

[١٠] ويلز : مصدر سابق ص ٢٥٠.

[١١] ويلز : مصدر سابق ص ٢٥٢.

/ العلمية التي بدأت تنتشر في أوربا الغربية على أثر متغيرات كان أهمها تغلغل الثقافات الشرقية / العربية بواسطة مدارس كثيرة كان أهمها مدرسة نابولي ، وتسربها إلى داخل القارة[١٢].

ظهر فلاسفة وعلماء يؤمنون بمبدأ العلية ، السببية ، وكانت هذه الأفكار الممهد الى التفكير والتحليل ، ورفض مبدأ الإلزامية والاعتراف بالحقوق الطبيعية .كما خلقت وسطاً اجتماعياً يسعى لهذه المنطلقات الجديدة ، وبتفاعل معها برزت جماعة صغيرة واعية تدعو السلطة السياسية إلى الكف عن تعسفها في استخدام القوة ضد الأفراد ، من أمثال العالم الانكليزي جون لوك الذي انتشرت مقالاته الموجهة إلى الحكومة داعياً إلى التسامح والاهتمام بالتربية حفظاً على البنيان الاجتماعي ودعوته (الحكم بالرضى وحكم الأكثرية) . وفي فرنسا مونسكيو الذي أثر بشكل كبير على التوجهات الفكرية والمعرفية وخاصة في سياسات الحكم ، حين كشف زيف المنطلقات الملكية المطلقة. ، وجان جاك روسو ، وهوبس ، أستيورت ميل وغيرهم الذين طرحوا فكرة العقد الاجتماعي، التي تفسر الدولة على أساس التعاقد الذي يتم بين الأفراد كجماعة وبين الحكام ، ثم فكرة الحرية ، المساواة ، سلطة القانون ، حق الملكية ، وفصل السلطات .

لقد رفض هؤلاء الفلاسفة السطوة الدينية بحجة شرعية الحق الإلهي ، والتي تنطوي في مفهومها على فكرة أن الحكام يستمدون سلطاتهم من الله ، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي. فالله لا يختار الحكام مباشرة وإنما يوجه إحداث التاريخ والمجتمع توجيهاً بمقتضاه يختار المسيحيون بأنفسهم حكامهم ، ولكن لما كانت الكنيسة تمثل المسيحية ، ولما كان المسيحيون يتحدون في المسيح ، والكنيسة هي تجسيد لهذا الاتجاه ، فإنها من ثم لا بد أن ترضي عن هذا الاختيار وتباركه[١٣]، الذي يبرر الطغيان الديني والذي يطل بظلاله على الشرعية السياسية ، نظراً لتلاقي مصالحهما كطبقتين مهيمنتين على القوة الاقتصادية والقوة السياسية .

هزت هذه المبادئ عقول الأفراد وأيقظت وعيهم بحقوقهم الطبيعية ، والتي يجسدها مبدأ الحرية ونبذ الخضوع وأرجعت فكرة ، أن الأفراد تعاقدوا مع شخص من بينهم أن يستخدم القوة عند الضرورة، لأجل فض النزاع وتحقيق النظام والحفاظ على مصالحهم ، والعمل على تطبيق العقد في إحقاق التوازن بين الحقوق والواجبات لأطرافه ، لإضفاء شرعية الحكام دون تعسف ، دون استغلال وأن السلطة ليس ملكاً لأحد[١٤].

---

[١٢] جورج حنا : مصدر سابق ،ص ٦٧ .

[١٣] هـ . ج . ويلز : مصدر سابق ،ص ٢٤٠ .

[١٤] ملحم قربان : قضايا السياسي ،الحقوق الطبيعية ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٨٣ ،ص ٥٤ .

أن انتشار هذه المبادئ والإيمان بها ، فتح أذهان الأفراد على الوضع السياسي /الاجتماعي/ الاقتصادي، ومن ثم فتح أبواب المناقشات والحوارات ، لأن الواقع الإنساني الإرادي واقع متغير بفعل الفكر المتطلع إلى المعرفة ، وبفعل العلم المتطلع إلى الكشف والاختراع، وبفعل الإرادة المتطلعة إلى التحقيق في الفكر والعلم والأشياء التي اتسعت بفضل الأبحاث التي انتشرت بعد إتقان صناعة الورق واختراع الطباعة ، حتى وصلت إلى المواطن العادي الذي بدأ بتعلم القراءة مما زاد من معرفته . امتازت هذه الصيرورة ببطء شديد في بادئ الأمر ، حيث كانت محصورة على شريحة المفكرين والعلماء ، ثم اتسعت على سكان المدن ، أي الطبقة الوسطى التي كانت في بدايات تبلورها الطبقي بين طبقتي الأرستقراطية النبيلة والفلاحين .أن أهمية العامل الثقافي لم ينحصر على التوعية الفكرية فقط ، بقدر تأثيره أيضاً على بلورة وتغيير التشكيل الطبقي في المجتمع بمساعد العامل الاقتصادي .

المطلب الثالث : التطبيق العملي .

تزامنت هذه الخطوة مع سابقاتها ، النهضة الدينية ، والثقافية / العلمية تراكمت جزئيات التغيير عبر ثلاثة قرون موجات من التقدم الفكري والتطور التقني والتنوير الديني ، حيث هزت هذه الأنظمة بالتدريج ، حين تضافرت الجهود وتفاعلت بعضها مع بعض فأدى إلى بروز فكرة جوهرية هي (أن معالجة الأمور الاجتماعية إجمالاً، والسياسية خاصة ، لم يعد للوحي أو أية مقاومات فوق الطبيعة أهمية تذكر في عملية دراسة وتفسير هذه الظاهرات ، المنطق والاختيار يتكفلان بهذه العملية) [١٥].

إن ممارسة السلطة والسلطان السياسي لم يعد كما في السابق ، بل مصدره رضا وقبول الأفراد .أي أن السلطة ومؤسساتها يشارك الأفراد في اتخاذ قراراتها . طبق هذا المبدأ في انكلترا كون شعبها أول من حارب وناضل في سبيل ديمقراطيته ذات التعددية، من خلال ثوراتهم الكثيرة ضد الملكية الطاغية .

أولاً :الثورة السياسية

بدأت الثورة في انكلترا ، حيث ثار الشعب الانكليزي ولأول مرة على الحكم الإقطاعي، حين أجبر الملك يوحنا عام ١٢١٥ على توقيع الوثيقة " الماكماكارتا " والتي اعترف فيها ببعض الحقوق للشعب. ثم أعقبها إجباره على تكوين مجلس استشاري . وبدأت سلسة التنازلات من

[١٥] ملحم قربان :مصدر سابق ،ص ٤٢ .

صلاحيات الملك بالتدريج، وإطلاق حقوق المواطنين بعد حروب طويلة، حتى شرع البرلمان بعدم اتخاذ أي قرار من قبل الملك، ما لم يأخذ موافقته[١٦].

هذه الصيرورة كانت البداية لعهد المجالس النيابية . والمتتبع لتاريخ هذا الشعب يلاحظ انتزاع حقوق الملك الواحدة بعد الأخرى.، وفرض سلطة الشعب ، في حين كانت جاراتها الأوربيات عبر البحر قابعة تحت سيطرة السلطات المطلقة والحروب الطاحنة . لقد تولى البرلمان الانكليزي السيطرة على التشريع وخاصة التجنيد ، والشؤون المالية كالضرائب والتجنيد ، بعد نضال طويل مع السلطة الملكية المطلقة والذي أخذت صيغ متعددة. كانت المجالس الاستشارية في البدء مقتصرة على رجال الدين والأشراف (الأرستقراط) ثم توسع أعضاؤه فيما بعد ليضم في أروقته كبار التجار والصناعيين (الطبقة البرجوازية) ، التي أثبتت وجودها بفضل مثابرتها وطموحها بالتغيير الذي حملت لواءه عبر أوربا الغربية ، كرهاً بالكنيسة وسطوتها والإقطاع البليد وبغية الحفاظ على مصالحها . هذه الطبقة احتضنت كل الأفكار الجديدة المنبعثة من عقول العلماء والمفكرين والمكتشفين والمخترعين ووظفتها لصالح التغيير العام . فعلى الصعيد الاقتصادي استثمرت تلك الأفكار بالإنتاج المادي فكونت رأس المال ، نافست فيه طبقة الإقطاع ورجال الكنيسة من جانب ، ومن جانب آخر استثمرته أيضا على الصعيد السياسي وذلك بتوسيع نفوذ مجالسها البلدية من خلال المشاركة الفعلية في المجلس الاستشاري للبلاط الملكي الذي استدان من البرجوازيين لسد عجز ها المالي الذي كان يعاني منه البلاط[١٧]. وبالتدريج زاد نفوذ هذه الطبقة داخل المجلس الاستشاري من خلال مراقبة آلية صرف الاعتمادات الممنوحة للبلاط ، ثم تدقيق الحسابات ومراقبة جباية الضرائب .وانتهى الأمر بتشكيل لجنة الميزانية .

أخذت مدّة طويلة حتى تحولت تلك المجالس إلى برلمان ممثل من قبل نواب منتخبين على وفق أنساق وآليات فرضتها الظروف الموضوعية آنذاك ، حتى أجبر الملك البريطاني في القرن السابع عشر على احترام القضاء والتنازل عن الكثير من الصلاحيات الممنوحة له من خلال تشكيل جهاز حكومي تنفيذي، فتحولت من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية برلمانية وذلك بتأسيس مجلس العموم ومجلس اللوردات .

وتأسيساً على ذلك يلاحظ أن العد البياني في إقرار واحترام حريات الأفراد السياسية وحق المشاركة في قرارات السلطة أخذ بالصعود تدريجياً ، حتى تكاملت الظروف الموضوعية والذاتية

---

[١٦] لسلي ليبسون :الحضارة الديمقراطية ،منشورات دار الآفاق الجديد ،بيروت ،١٩٦٤ ،

[١٧] لسلي ليبسون : مصدر سابق ،ص ٧٥ .

لتحقيق هذه المبادئ .ثم أن هذه الظروف كانت متداخلة جدلياً ومختلفة من حيث الشكل من مجتمع إلى آخر. أتاحت الظروف للشعب الانكليزي أن يكون المبادر في بناء تعددية الاجتماعية/ الديمقراطية ، والتي انحصرت بعاملين جوهرين هما :

١: العامل الداخلي ،

٢: العامل الخارجي .

١: العامل الداخلي :

تمييز المجتمع الانكليزي بسلوكية محافظة تقليدية ، هذه السلوكية الاجتماعية فرضها الموقع الجغرافي الجزيرة المنعزلة، أبعدها عما كان يجري داخل القارة ، على الرغم من انها لم تسلم من الحروب والغزوات عليها من قبل جاراتها " فرنسا ، والد نمارك ، هولندا " .

لقد اتسمت سلوكية هذا الشعب بالمحافظة على ما هو موجود في الجزيرة ، والعمل على تطوير أنفسهم والبحث عن المصادر المفقودة عندهم والموجودة لدى الشعوب الأخرى بعيداً عن القارة . لذا أتقن هذا الشعب ركوب البحر والاعتماد على أنفسهم لأجل تحقيق مصالحهم . وكذلك اتسمت العقلية الانكليزية بالاستقلالية بشكلها المادي والمعنوي ، تجسدت هذه العقلية بأول انطلاقة لها ضد الملك يوحنا ، وهنري الثامن فيما بعد ، والتي تمثلت برفضها الفكرة، سيطرة الحكم واضطهاد الملوك لشعوبهم وفرضهم القرارات التعسفية من جباية الضرائب وإرسالها إلى البابا في روما كعربون يقدمه الملك طمعاً بعطفه والاعتراف بسلطته الروحية والزمنية عليه وعلى شعبه[١٨].

جاء الرفض من الشعب الانكليزي رغبة في الدفاع عن الاستقلال المعنوي والمادي ، خاصة بعد التطور في العقلية العلمية التي تناقض العقلية الغيبية والتطور العلمي / التكنولوجي الرأسمالي الذي يسعى الى السير بقفزات ملموسة لتحقيق أعلى ربح وتراكم لرأس المال، لذا رفض القيود الدينية التي تعيق حركته الصناعية/ التجارية .لقد تعمقت تلك الأفكار والسلوكيات بمرور الزمن وتفاعلت مع الظروف والمستجدات الاقتصادية ، محققةً نتائج لصالح البرلمان وتأكيد على مبدأ الرفض لكل أنواع الخضوع ، وإلا كيف نفسر انتشار الفكر البروتستانتي بسرعة لدى هذا الشعب ، على الرغم من رفضه من قمة السلطة السياسية ، وهي من ثم ثورة ضد الاستغلال الديني الكنسي وضد العوائق التي تقف أمام تقدمه .

٢/ التأثير الخارجي :

[١٨] **بارنغتون مور : الجذور الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية ،ترجمة جورج جحا ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ١٩٧٣ ،ص ٤١.١٧ .**

لعب البحر وما وراء البحر دوراً كبيراً في اتساع النظام الديمقراطي التعددي في هذه الجزيرة ، حيث توسعت سلطة البرلمان ، وزادت حقوق الأفراد أكثر من السابق ، ويمكن تفسير ذلك من أن الجيش كان العقبة الأساسية أمام البرلمان. لكون الملك يحتفظ بقوة عسكرية تحميه وتحافظ على مملكته من قبل النبلاء، وبالمقابل كان النبلاء يحتفظون أيضا بقوة عسكرية لحماية ممتلكاتهم. هذا التناحر عرقل عمل وسعي البرلمان في بسط نفوذه ، لعدم مركزية المؤسسة العسكرية من جانب ، وتدخلها في الحياة السياسية من جانب آخر .فالأمل الوحيد أمام البرلمان هو أبعاد هذه المؤسسة عن أرض الجزيرة ، وتكوين حماية فعالة من جنود محترفين لكي يتفرغ البرلمان للعمل السياسي، ويفرض وجوده بسلطة تشريعية واحدة تحد من التدخلات ، من جانب وتقليل من هيمنة سلطة الملك والنبلاء من جانب آخر . لذا نُقل الجيش الى البلاد النائية وانشغل في البحث عن الخيرات والدفاع عن المستعمرات[١٩]. مما أتاح الفرصة للبرلمان أن يعزز نفوذه في الداخل ، ويسعى الى تجذير الديمقراطية بخطوات ثابتة .

ثانياً: الوعي الاقتصادي .

أن تاريخ الديمقراطية في أوربا الغربية ، هو تاريخ الطبقة البرجوازية .تميزت هذه الطبقة بالذكاء والنشاط والطموح والمقدرة العملية لتوظيف الظروف لخدمة مصالحها من جانب ، ولخدمة الحرية العامة من جانب آخر ، أبان صعودها وصراعها ضد الإقطاع وسلطة الملك المطلقة .

دأبت هذه الطبقة على خلق وجود لها داخل البنية الطبقية للمجتمع القائم على طبقتين : الإقطاع في قمة السلم الهرمي الاجتماعي/ الطبقي ، والفلاحين في أسفل السلم .

ربطت الطبقة البرجوازية بذكائها هاتين الطبقتين بها مباشرة اقتصاديا وسياسياً ، حيث سحبت القوة الاقتصادية / السياسية من محتكريها الارستقراط ، ومنصفة ، في بادئ الأمر، على الطبقة الثانية .

الصعيد الاقتصادي ، دخلت أوربا الغربية عهداً جديداً منذ خروجها من الظلمات عندما بدأت المغامرات والرحلات الاستكشافية مع شعوب الشرق، الذين فتحوا أذهان الغرب على حضاراتهم، والتعرف على خيراتهم، كانت شعوب حوض بحر الأبيض المتوسط هي بداية لتلك المغامرات، والتبادل التجاري عبر أسلوب المقايضة في البدء، ثم شجعت تلك المغامرة الذهاب إلى

[١٩] جورج حنا : مصدر سابق ،ص ٩٨ .

الأبعد والوصول إلى قارة آسيا وأمريكا الأثينية ، وأفريقيا ، وتغير الأسلوب التجاري من المقايضة إلى النهب واستخدام العنف وانتهى بالاستعمار الكولنيالي [٢٠].

كانت كل من إيطاليا ، أسبانيا ، البرتغال ، انكلترا وهولندا ، سباقين في ركوب البحر واستعمار هذه الشعوب .إلا إن الشعب الانكليزي كان الظافر في هذه الغنائم مستغلاً موقعه الجغرافي واستقراره السياسي قياساً إلى جيرانه ، والاكتشافات والاختراعات العلمية ، التي ساعدته على بناء أسطوله البحري .هذا أنعش الطبقة البرجوازية، التي استغلت هذه الظروف في تطور تجارتها، حيث تراكمت الأموال لديها ، فعملت على استغلالها بتطوير الصناعات الميكانيكية المتواضعة [٢١] وغدق الأموال عليها لتطويرها واحتضان مخترعها . في الوقت نفسه، يمكن تحليل عقلية وسلوكية هذه الطبقة التي اتصفت بعدم قناعتها بالذي تحصل عليه من الموارد البسيطة وما يقع عليها من فتات الطبقة الأرستقراطية ، ورافضها أن تُستعبد كما هو حال الفلاحين .كما كانت رافضة كسل وجمود وتراخي طبقة النبلاء وترفهم ومؤامرات بعضهم مع بعض ، وثائرة على قناعات وعقلية المستعبدين .كانت تشعر بقدرتها على خلق وإبداع قيم جديدة للمجتمع وأحداث النقلة الإنسانية النوعية فيه . أيقنت بذكائها بأن الوميض الذي برز في المجتمع ، كالحركة الدينية ثم الفلسفية ، الاجتماعية ، والسياسية ، وكذلك وميض الحركة العلمية والاكتشافات الجغرافية ، قد ربت في المجتمع بشكل بطئ وخلال مراحل زمنية متقطعة ، ما هي إلا بداية الغيث ، احتضنتها هذه الطبقة قبل هطول الوعي الجارف عند المجتمع ، وقبل انفلات زمام الأمر منها .

كانت الرؤية المستقبلية واضحة في ذهن الطبقة البرجوازية ، وهذا ما عبر عنه د. جورج حنا أفضل تعبير عند مفاضلتها على الطبقة الأرستقراطية حين قال: (فهي أكثر تقدمية منها اجتماعيا، وأكثر قابلية للأخذ نسبة التطور وأكثر وعياً واستطلاعا وإدراكاً وتقديراً للقيم الإنسانية فلم يكن يغريها المتحصن في برج عاجي ، بل خرجت بكل قوة ومحطمة القيود ، إلى ميدان الحياة والعمل، تصارع وتكافح لاستخراج ثروات الطبيعة من بطون الأرض ، والاستعانة بالعلم والتجربة ، ورفض كل الخرافات والغيبيات المقيدة لحركة الإنسان) [٢٢].

لقد استطاعت البرجوازية، وبجهود، لمدة زمنية طويلة، أن تربط الطبقة الأرستقراطية بها في بادئ الأمر، بتشغيل أموالها وثروتها النقدية والعينية، ثم في المرحلة الآتية لجأت الطبقة

---

[٢٠] لسلي ليبسون : مصدر سابق ص ٧٦ .

[٢١] هـ .ج . ويلز : مصدر سابق ص ٣١٣ .

[٢٢] غاستون بوتول : سوسيولوجيا السياسية ،ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ،بيروت ،١٩٧٤ ،ص ٨٧ وما بعدها .

الأرستقراطية إلى الاستدانة منها حفاظاً على وجاهتها ومراكزها الاجتماعية، حتى اقتضى الأمر إلى بيع ألقابها كي تشغل الأموال للعمل التجاري/الصناعي مع الطبقة البرجوازية[٢٣]. إلا إنها حكمت نفسها وعلى سلطتها بالهزيمة ، حين أخذت الأموال تنتقل وبشكل تدريجي من الارستقراط إلى البرجوازية. أي انتقال القوة الاقتصادية من الطبقة الأولى إلى الطبقة الجديدة الثانية، فانعكست معادلة السيطرة الاقتصادية.

أن مرحلة السيطرة الاقتصادية للبرجوازية ، أي مرحلة تطور النظام الرأسمالي ، خلق ازدواجية السلطة أو تعدد السلطة في المجتمع ، سلطة اقتصادية تتمتع بحرية واسعة حين أصبحت المشاريع الفردية تتمتع بحرية في الإنتاج الاقتصادي ، تقابلها السلطة السياسية العاجزة على أمام القوة الاقتصادية.

قلبت هذه الأوضاع تاريخ أوربا الغربية ، الثورة الليبرالية والثورة الميكانيكية / الصناعية الرأسمالية التي أكدت على الحرية الاقتصادية المدعومة بفكرة آدم سمث " دعه يعمل دعه يمر " التي تدعو إلى حرية التجارة والاقتصاد وفرض القيود على تدخل الدولة . كانت لدعواتهم الأثر الكبير في أفاقة عقول الشعوب آنذاك . بدأت الطبقة البرجوازية ، تعد العدة لإكمال سيطرتها ، تستخدم السلاح الإيديولوجي ليتسنى لها النفوذ الكامل على المجتمع اقتصاديا وسياسياً .

اما الطبقة الثالثة : العمال ، فهم أساساً من إفرازات الثورة الميكانيكية / الصناعية ، التي كانت تشكل طبقة الفلاحين المسخرة بيد الأرستقراط، الإقطاع. أن الثورة أحدثت تغييرات جذرية في حياة هذه الطبقة الفقيرة، من خلال انتشار المعرفة، والثقافة، حين انتشر طبع الكتب والتعليم[٢٤]، وفتح المدارس مما أثر على ازدياد الوعي لدى العامة ، ثم توسع المدن التي استقبلت الهجرات الكبيرة من الريف، للبحث عن عمل، تكدس هؤلاء المهاجرون في المصانع والورش. وبقدر ما كانت للثورة الميكانيكية/ الصناعية من فوائد جمة على المجتمع ، فكان لها مساؤوها وبالأخص على المهاجرين الذين شكلوا الطبقة الثالثة في المجتمع .لقد رُبطت هذه الطبقة بشكل مباشر تحت تبعية الطبقة البرجوازية الناهضة . لقد اضطهدوا العمال واستغلوا في العملية الإنتاجية في ظروف قاسية فتحول الاستعباد إلى نوع آخر متطور[٢٥].

---

[٢٣] جورج حنا : مصدر سابق ،ص ١٤١ .

[٢٤] ميريل كيرتي : التربية والصراع الاجتماعي ،ترجمة محمد جواد رضا ،مكتبة النهضة ،بغداد ،١٩٦٢ ،ص ٣٠٩ .

[٢٥] هـ .ج . ويلز : مصدر سابق ،ص ٣٠٩ .

أما على الصعيد السياسي ، وفي خضم التغييرات الاقتصادية السريعة ، بدأت سلطة الإقطاع تتزعزع ، حين رفع البرجوازيون مبدأ الحرية. في بادئ الأمر كانت أطروحات الطبقة البرجوازية المطالبة بالحرية الاقتصادية لتحقيق مصالحها بالذات، وعندما اكتمل هذا المطلب، فرضت نفسها على السلطة السياسية[٢٦]. أن التغير في البنية الاقتصادية على وفق المتغيرات الجديدة سحب معه تغيراً في البني الاجتماعية ، ومن ثم في البنية السياسية. أخذت الطبقة البرجوازية تطالب بالحرية السياسية، وخاصة فيما يتعلق بممارسة السلطة والمشاركة في اتخاذ القرارات، لأن سيطرتها على السلطة الاقتصادية يتطلب بالضرورة السيطرة على اتخاذ القرارات، لأجل مركزية صنع القرار الاقتصادي/السياسي وإلغاء تعددية السلطة في المجتمع . لهذا فإنها واجهت النظام الإقطاعي (بمذهب عقلاني فأحلوا سلطة الدولة مكان سلطة الكنيسة، وجعلوا فكرة سيادة الشعب أساساً سامياً للدولة، وعندما انتهوا من وضع المشكلة بهذا الشكل انطلقوا في إقامة الأنظمة السياسية على أساس نظرية الديمقراطية، أما تطبيق ذلك فقد اتخذ شكل التمثيل البرلماني)[٢٧].

وعليه وبفضل الثورة الصناعية، حدثت ثورات سياسية أدت الى ظهور مفاهيم سياسية جديدة حلّت محل المفاهيم القديمة ، وكذلك التمايز بين هذه المفاهيم ومنها، التمييز بين مفهومي الدولة–الأمة، الدولة–القومية، وكذلك التمييز ما بين المجتمع السياسي، والمجتمع المدني[٢٨]، والتمييز ما بين الإنسان والمواطن .وكان التأكيد على شرعية الدولة بالممارسة الديمقراطية.

أخذت الحرية، على وفق هذا التسلسل التاريخي، تشق طريقها بعد أن مرت بسلسلة طويلة من التعثر والتوقف والتضحيات التي قدمتها المجتمعات في أوربا الغربية، فأسست مؤسساتها الديمقراطية القائمة على مبدأ التعددية، والحرية السياسية. لقد ضحت الشعوب من أجل استرداد إنسانيتها والتي تكمن في الحرية ذاتها.

وبصدد التوسع في هذا الموضوع ، يطرح السؤال الآتي نفسه : هل استطاعت الديمقراطية أن تحقق فعلاً حرية الفرد السياسية /الاجتماعية /الاقتصادية ؟

يلاحظ أن النظام الديمقراطي مر بكثير من التجارب بحيث تعددت أشكاله لأن الحرية السياسية ما هي إلا مظهر للنظام الديمقراطي ، ولكن الجوهر هو أعمق من ذلك ألا وهو المشاركة

---

[٢٦] صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، مطبعة دار الحكمة ،بغداد ،١٩٩٠ ،ص ١٠٤ .

[٢٧] جوثان جنش : الرأي العام في النظام الأشتراكي ، ترجمة صادق الأسود ، منشورات قسم السياسية ، كلية القانون والسياسية ، جامعة بغداد ١٩٧٠ ،ص ١١ .

[٢٨] سيمون مارتن أبيست :رجل السياسية ،الأسس الاجتماعية السياسية ،منشورات دار الأفاق الجديد ،بيروت ،١٩٥٠ ،ص ٨.

الفعلية في صنع القرار السياسي، وفي الإدارة العامة .لكن الحرية والمشاركة السياسية قد تعد ناقصة في مجتمع يكثر فيه الجياع والمشردون، فعليه ينبغي إن يتحقق الضمان الاقتصادي، وإن الأخير غير كافٍ ما لم يتحقق مبدأ احترام القوميات والأديان، وإلغاء التعصب والتمييز بين الأفراد. أن النظام السياسي التعددي هو خير علاج لتحقيق الديمقراطية الصحيحة في مجتمع يتعدد فيه النسيج الاجتماعي .

المطلب الرابع : ماهية التعددية .

تعني الديمقراطية، بالمفهوم الكلاسيكي ، حكم الشعب بالشعب والى الشعب . ولوحظ من خلال تجارب الأنظمة الديمقراطية أن الحرية السياسية غير كافية ، نظراً للمشاكل التي أنتجتها مرحلة التغيير من جانب ، ولأن التجربة جديدة في المجتمعات، بعد إرث تاريخي عريق من الحكم المطلق من جانب آخر .كان يستوجب تعديل والأخذ بنظر الاعتبار الظروف المستجدة لأنه (ما كان مقبولاً ومسموحاً به في عصر وتحت ظروف معينة أصبح غير مقبول في عصر آخر ، ولظروف مغايرة ، المهم تفتيش الواقع)[٢٩]. وعليه يفرض الواقع إيجاد حلول لأخطاء الديمقراطية. وقد يكون العيب ليس في النظرية بل في التطبيق ، وقد يكون النقص في النظرية يتطلب تغييراً في مضمونها وشكلها، كي تواكب الواقع الاجتماعي / السياسي .

أولاً: مضمون التعددية .

هي الفلسفة التي تؤمن بتنوع القيم والإيديولوجيات ، والممارسات ، أي تنوع الأفكار والمعتقدات لدى الآراء في المجتمع الواحد[٣٠]. يمتلك الافراد معتقدات من خلال تفاعلهم بالحياة الاجتماعية المشتركة وتعايشهم مع الظواهر والوقائع المتنوعة للطبيعة والمجتمع .إن تعددية المعتقدات والأفكار ترجع إلى عوامل كثيرة منها : الموقع الجغرافي، تنوع العادات والقيم الاجتماعية ، درجة التطور ، أي تنوع الوقائع والظواهر الاجتماعية التي تسير افراد المجتمع وتتحكم بسلوكياتهم اليومية ، ثم درجة التطور التقني ، والمستوى الاقتصادي والذي يقاس عليه مستوى التمدن ، قوة الالتزام الديني ، والقومي ، العشائري ، الطائفي .. وأخيراً طبيعة النظام السياسي والتقاليد التاريخية السياسية، تتبلور هذه العوامل وبدرجات متفاوتة وبصورة نسبية وتشكل نمط التنشئة الاجتماعية / السياسية ، التي تبلور الثقافة السياسية للمجتمع[٣١]. تجعل الفرد يؤمن بمبدأ

---

[٢٩] ملحم قربان : مصدر سابق ،ص ٥٢ .

[٣٠] وحيد عبد المجيد: عملية الأنتقال الى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار،العدد ٥٣ ،أيار/١٩٨٩ ،ص ٢٦ . ٢٧.

[٣١] صادق الأسود : التعددية ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث ، جريدة الجمهورية ،أيلول / ١٩٨٩ ،ص ٣ .

على وفق طبيعة التنشئة العائلية / السياسية ، فتشكل له الموقف والسلوك السياسي . وتخلق التعددية الإيديولوجية إمكانية انخراط الأفراد في الأحزاب السياسية لتنظيمهم فكرياً وعملياً. وبما أن الحزب يعرف بأنه تجمع أفراد يؤمنون بالعقيدة السياسية نفسها، لذا فالحزب السياسي يهيئ الأفراد للمعركة الفكرية والانتخابية للوصول إلى السلطة، وعليه ستتعدد الأحزاب بتعدد المعتقدات السياسية.

يفرض السؤال نفسه : هل أن من مصلحة الأفراد أن يختلفوا في آرائهم ومواقفهم السياسية ، وهل يستطيع الأفراد التعبير عن ذاتهم ومصالحهم في هذا الاختلاف أم العكس سيؤدي إلى الصراع ؟

أن اختلاف الأفراد إيديولوجيا مؤشر على وجود وعي سياسي، وأن الانضمام للأحزاب السياسية هو أيضا مؤشر على تنظيم سلوكهم السياسي، وتنظيم مصالحهم ومصالح المجتمع ، من خلال القدرة على الوقوف ضد هيمنة السلطة، لأن تلك التنظيمات السياسية تحقق التوازن إزاء قوة السلطة ويحد من تعسفها. (لأن البناء التعددي للسلطة السياسية يفترض تعدد في الأحزاب السياسية تواكبه الحريات ولوقف الطغيان) [٣٢].

وبعبارة أخرى ينبغي أن يكفل الدستور لكافة القوى السياسية ممارسة اللعبة الديمقراطية والتنافس والاختلاف، شرط ضمن إطار الوحدة الوطنية، وعدم التعرض لها وتصديها، وكذلك الحفاظ على البنى القائمة في المجتمع من جانب، ومن جانب آخر أن تكون حرية التعبير عن الأفكار والمعتقدات مباحة ومتاحة ومحترمة. لذا أن تحقيق النظام التعددي يتطلب توفير، بتصورنا، مرتكزات جوهرية.

ثانياً / مرتكزات التعددية:

أن للتعددية الديمقراطية مرتكزات ذات مضامين اجتماعية، والتي تنطوي بدورها على أسس إنسانية وهي:

١. احترام الذات الإنسانية.

٢. احترام العقل.

٣. العدالة الاقتصادية.

ان تحقيق المرتكزات الثلاث هذه، يعني تحقيق النظام التعددي، ومن ثم تحقق الديمقراطية.

[٣٢] **فاليري جيسكار دستان : الديمقراطية الفرنسية ، منشورات عويدات ،بيروت ،١٩٧٧ ،ص ٩٠ .**

١. التعددية والذات الإنسانية.

الإنسان شكل وجوهر. الشكل هو المظهر الخارجي، البرانى، لونه وقسمات وجه وجسمه، أما الجوهر فيقصد به العقل، والذي يتميز به عن بقية الكائنات الأخرى. من هنا يبدأ تقدير الإنسان واحترام ذاته، بوصفه مالكاً لقوة مفكرة عظيمة قادرة على الخلق والإبداع. إلا إن القيمة العقلية كانت ولا تزال تقيَم بمظهره الخارجي، من خلال مواقف وسلوكيات الآخرين. لقد زودنا التاريخ، ومنذ القدم، بشواهد عما كانت تعاني منه الشعوب من صراع واستعباد بسبب مظهرها الخارجي، حتى أطرت بنظريات تميزت بها الأجناس على أساس العرق [٣٣]، وذلك بتفوق الواحدة على الأخريات، فأضطهد الإنسان واندلعت الثورات دفاعاً عن حق الوجود. ثم أتبعنها، وتأسيساً على سابقتها، التمييز على أساس الدين ثم القومية فتعمقت الصراعات بين أفراد المجتمع الواحد، وبين المجتمعات الإنسانية بكونها متعدد بعروقها البشرية، وقومياتها وثقافات متنوعة وأديان مختلفة فأنتجت حضارات متعددة ومختلفة صقلتها الظروف الجغرافية، التاريخية والاجتماعية .إلا إن الإنسانية تعاني ولا تزال من انعدام التسامح وتجسيد التعصب بأنواعه المتعددة، وهذا أوجد عدم الاستقرار، مما يتطلب نظماً سياسية تحتوي ظاهرة التعصب، ولن يحققها إلا النظم الديمقراطية التعددية، من خلال:

احترام الذات الإنسانية = احترام الحقوق الطبيعية والمكتسبة + العدالة الاجتماعية.

يتميز النظام الديمقراطي التعددي بقدرة منهجيته وآليات عمله بالقضاء على أغلب ظواهر السلبية والمانعة للاستقرار الاجتماعي/السياسي، وذلك من خلال تحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون، وكذلك من خلال الثقافة الديمقراطية التي تتجسد بمبدأ التسامح الاجتماعي القائم على التقبل والتعايش مع الآخر على أساس شرعية الاختلاف، وهذا يتطلب دمقرطة النفس البشرية ولم يحققها إلا النظام السياسي الديمقراطي التعددي .حتى يتجنب المجتم ، الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي يمزق الكيان البشري.

٢. حرية العقل :

تعني حرية العقل الانطلاق في التفكير دون كبت مضافاً إليه العمل على تجسيده وتحويله من فكر غير ملموس إلى عمل محسوس لتحقيق الأهداف التي ينطوي عليها هذا الفكر .

حرية العقل = حرية التفكير + حرية الحركة .

أن إزالة القيود المفروضة على العقل يؤدي إلى الإبداع والابتكار . وهذا ما سعى إليه منذ الإنسان الأول عندما عرف نفسه وتمحور بإزالة قيود الطبيعة وما تنطوي عليه من ظروف جغرافية صعبة ومعرقلة أمام حركة الإنسان. استطاع الإنسان رفع هذا القيد من خلال إبداعاته حول

[٣٣] صادق الأسود : مصدر سابق ،ص ٢١٤ .

الأفكار إلى واقع مادي، من خلال اختراعه الوسائل التقنية والفنية التي سيطر فيها على قيود الطبيعة وبنى الحضارات ولازال يبدع فيه ، حيث انتفع بما قدمته له الطبيعة كي يحقق عيشة كريمة تليق بعقله المبدع.

إلا أن قيد الإنسان على الإنسان كان الأقوى والذي غيَر مجرى تاريخ التطور الإنساني من جانب، وأخر تأسيس الديمقراطية التعددية من جانب آخر، ولقد تنوعت أشكال هذه القيود منها القيود الاجتماعية وما تتضمنه من قيم وعادات ومفاهيم، والتي تبلورت على شكل أحكام مسبقة ووقائع اجتماعية صعبة التغيير وكابحة لعقل الإنسان في تطوير ذاته ومجتمعه، ثم القيود الاقتصادية وصراع الجوع والوصول إلى حالة الترف، وأخيراً القيود السياسية، صراع الوصول إليها أو الخضوع والخوف منها .

خاض الإنسان صراعاً مريراً لنفض هذه القيود عنه وأهمها برأينا هو الصراع على السلطة السياسية لأنها تنطوي على السطوة والامتيازات، وخاصة في البلدان التي تعيش في ظل ثقافة العنف . كانت الشعوب تناضل للحد من تعسف السلطة بوصفها بؤرة الصراع الاجتماعي / السياسي .لقد عالجت الفلسفات الدينية والسياسية موضوعة السلطة منذ الحضارات الأولى والى الآن ، لإيجاد السبل لمسألة العدالة والمساواة[٣٤]. هذا أدى إلى اختلاف النظم السياسية واختلاف فلسفتها وفقاً للظروف الموضوعية والذاتية ، فالنظم الديمقراطية التعددية هو أحد أنواع هذه النظم، فلسفته مؤسسة على مبدأ احترام الحرية السياسية للفرد . كون الحرية السياسية هي الجوهر والأساس الذي تقوم عليه الحريات العامة للأفراد، فعند توفرها تتحقق الحريات الأخرى، نظراً لتعلقها بالسلطة السياسية التي أصبح وجودها مركزياً في حياة الأفراد في وجودهم المادي والمعنوي من جانب ، وشرعيتها تؤسس عليهم من جانب آخر . أن الديمقراطية التعددية كنظام حكم يحقق حرية الفكر والحركة وذلك بترجمة ذلك الفكر الى واقع ملموس من خلال النشر والتأليف والبحث السياسي وحرية الإعلام ، ومن ثم يترجم الفكر بحرية تنظيم الرأي العام من إضرابات واحتجاجات وكذلك حرية الأفراد بتأسيس الأحزاب السياسية والتي تنظم فكرهم بأيديولوجية سياسية لخلق وعي سياسي ووعي لحقوق وواجبات الأفراد أين تقف حدود طاعتهم للسلطة السياسية[٣٥].

أن أهمية الأحزاب في النظام الديمقراطي التعددي =

---

[٣٤] عصمت سيف الدولة: ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٣ ،ص ٥٩.

[٣٥] أسماعيل صبري عبد الله: الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ،١٩٨٣،ص ٤٦٥.

زيادة الوعي السياسي للإفراد + الحفاظ على الوحدة الوطنية .

↓ ↓

الولاء للوطن + للنظام + تنافس + اتفاق .

٣/ تحقيق العدالة الاقتصادية :

تتطلب حرية الخبز السعي إلى تقليل أو تضيق الفوارق الطبقية في المجتمع . بمعنى، وكما وضحها جان جاك روسو (أن لا يبلغ أي مواطن من الثراء ما يجعله قادراً على شراء مواطن آخر، ولا يبلغ من الفقر ما يدفعه الى بيع نفسه) [٣٦]. أن التمايز الطبقي ظاهرة في كل المجتمعات الإنسانية، وإن اختلفت درجتها من مجتمع الى آخر حسب درجة تطوره التقني الذي يؤثر على مستوى الدخل القومي، والفردي. أن تعددية الأوضاع الطبقية، بمفهومها الأقتصادي، تندرج بشكل عام الى طبقة فقيرة، ووسطى، وثرية. أن حدة الهوة الطبقية تخلق أحقاداً ومن ثم صراعات وبالنتيجة عدم الاستقرار السياسي.

أن هدف الفرد العيش بكرامة، أي تحقيق إنسانيته دون خوف الفاقة والعوز، وهذا يؤدي الى الاستقرار والاطمئنان النفسي. أن تحقيق هذه الاوضاع يتطلب توفير العمل المستقر والدخل الثابت ، وتحقيق المتطلبات التي تفرضها مبادئ حقوق الإنسان من حق التعليم والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية. لأن (العوز يولد التفاوت المخيف بين الأفراد، فيخلق أقلية ضئيلة تتمتع بالرفاهة والامتيازات في حين تبقى الجماهير الواسعة في حرمان وفقر مخيف) [٣٧] وتأسيساً على ذلك يمكن تحقيق المعادلة الآتية :

المساواة الاقتصادية= المساواة في فرص الحياة الاقتصادية + المساواة في توزيع الثروة الوطنية.

أن مبدأ المساواة أن تكون نسبية أي على وفق معايير خاصة بكل مجتمع في تحقيق المساواة، لأن شرط الكفاية والقابلية والذكاء نسبية بين الأفراد، ثم المؤهل العلمي/الأكاديمي /الثقافي، كلها معايير تؤطر المساواة في فرص الحياة الأقتصادية .ثم أن مبدأ المساواة النسبية في توزيع الثروة الوطنية يتحقق عبر تشييد المؤسسات التعلمية والصحية والصناعية المنتجة، وكذلك زيادة التفاعل والتماسك الاجتماعي ، من خلال تشييد الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية والعلمية، كي تقلل من الفارق الطبقي، حتى لا ينظر الفقراء الى الأغنياء نظرة حقد وكراهية، ولا ينظر الأغنياء للفقراء نظرة خوف وتعالٍ [٣٨].

---

[٣٦] ليبسون لسلي : مصدر سابق ، ص٩٢ .

[37] P.BIRNBAUM et F CHAZEL :sociologies politique .tom 2. Ed .collegtion . Paris .1971 .P 980.

[38] F .BORELLA :les partis politques dans l Europe des neuf .ed : Poins .1979. p 24 .

أن تحقيق العدالة الأقتصادية سيؤدي الى تغيير في سلوك الأفراد بالاعتدال والتساهل، ويتحول الصراع الى تنافس وتتحول الأنانية الى مسؤولية لبناء وتطور الذات والمجتمع، وأخيرا تحقق المساواة الاقتصادي/الاجتماعي سيؤدي الى الوعي السياسي ومن ثم الولاء للوطن [٣٩].

الخاتمة :

تأسيساً على كل ما تقدم يمكننا ايجاز فكرة التعددية السياسية بأن جوهر التعددية هما:

المبدأ والنظام. أن المبدأ يبدأ عندما يؤمن الإنسان بأن يحترم ويُحترم في الحق، التعبيرعن آراءه ومعتقداته وإيمانه بما يراه يمثل هويته الشخصية ومعبراً عن وجوده .بالمقابل يؤمن النظام السياسي هذا الحق للأفراد دستورياً ، حتى يستوعب هذه التعددية الفكرية/الثقافية ويؤطرها قانونياً، ويدمجها بالنظام ومؤسساته ، حفظاً على وجوده من جانب، وحفظاً على المجتمع ذاته. لقد دل تاريخ المجتمعات الأنسانية، بأن الشعوب تمنح ولاءها الكامل لنظامها السياسي ولوطنها ولمجتمعها، طالما كان هذا النظام السياسي يحترم حقوقها الطبيعية، على عكس النظم الاستبدادية، التي دمرت نفسها ودمرت شعوبها وأوطانها، لتعاملها السياسي مع الأقليات والمجموعات الأثنية ، وعدم قدرتها على أستيعابهم، لقصر نظرتها الأستراتجية بأن:

منح الشرعية للسلطة السياسية = احترام الحقوق الطبيعية للإنسان+ احترام الحقوق السياسية للمواطن.

[٣٩] أسماعيل مقلد : مصدر سابق ،ص ٤٦٨ .